

19 ين اير المقبل تبدأ في مجلس الشيوخ مناقشة القانون المعروف بملف الامن , وبنوذ هذا الأخير
تأثر بشكل سلبي على المهاجر خصوصا الأخير القانوني .
حيث لا يحق للمهاجر تلقي الاسعافات أو العلاج بالمستشفى لأن الطبيب مرغم بإبلاغ الأمن .
فبازدياد الاولاد ولما التسجيل في لوائح الصحة {لأنه لا يمكنه كم لا يحق له الزواج و لا التعري
التسجيل في لوائح البلدية} .
لا يحق له إرسال أو استقبال تحويلات مالية لأنه معرض للإبلاغ عنه .
إضافة من دخل أو يدخل إيطاليا دون رخصة الإقامة معرض للسجن لمدة 18 شهرا للدخول الأخير القانوني
مه المعاقبة حسب هذا القانون .والشرعي وتلزم
ستتعرض رخصة الإقامة الى عملية التقاط:
جنائي أو إداري تضيق النقطه تتلوى الأخرى الى ان يسقط.
لتمديد رخصة الإقامة يجب دفع ضريبة 200 أورو .
للتسجيل في اللوائح الانتخابية ليس فقط رخصة الإقامة بل إظهار مدى مسايرة المنزل مع القانون.
ذا القانون يمس حتى المهاجرين من دون سكن " المقيمين في المستعمرات" .
وأصبح هذا القانون ينعكس سلبا على السيساسة الاجتماعية للعمال والمهاجرين كما أصبح في وقت
الازمة ضروريا لحل مشاكل الشركات والابنك .
الخدمات وخاصة خدمات البيوت:الهجرة الوحيدة المرغوب فيها الان في السيساسة الايطالية هي قطاع
150000 حسب قانون السبول منها 104000 خاصة للاشغال داخل البيوت و المنازل مع المعاقين والشيوخ.
في مجتمع يسوده هذا القانون , أبناء وبنات المهاجرين يدرسون في أقسام غير أقسام أبناء وبنات
الايطاليين.
جوابهم للآزمة هو حكومة الخوف.
بنا هو صراخ:جوا
" نحن لا نرضى مجتمع العنصرية والاستغلال المراقب.
ضد هذا القانون

السبت 31/01/09 مضاهرة ضد قانون الامن.

Rete contro il pacchetto sicurezza
pacchettosicurezza@anche.no
<http://nopacchettosicurezza.noblogs.org>